المستقبل السياسي لأرض فلسطين. وهي مشاريع تعبّر، أولاً، عن اقتناع داخلي عميق بلامشروعية، بل استحالة، الفكرة الصهيونية؛ وتعبّر، ثانياً، عن تمسك الخصم الفلسطيني الصارم بمشروعه الاستقلالي الذي، على أساسه فقط، يمكن انتاج حل وسط بين المشروعين، الفلسطيني والصهيوني.

وهكذا نرى انه سواء وقف وراء المشروع كتلة حزبية منسلخة عن بنية المشروع الصهيوني التقليدية، أم وقف وراءه افراد أو قيادات انسلخوا عن احزابهم وبرامجها التي ترفض، كلياً، حتى الآن، كل تفكير بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، سواء هذا أو ذاك، فان القيمة الفعلية التي تحملها مثل هذه المشاريع تحدد، فقط، في كونها «نقاطاً» يسجلها المشروع الفلسطيني في معسكر الخصم، حتى لو تقدمت بتنازلات معيّنة، مثل مشروع حزب مبام، أو تنازلات شكلية، كما فعل كل من عميراف وهس.

ان مشاريع السلام الثلاث التي نحن بصدد قراءتها تشترك في الانطلاق من حقيقتين رئيستين، تم الاعتراف بهما من قبلها، وهما:

١ ـ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني على جزء من أرض فلسطين.

٢ ـ اعتبار ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، الذي يجب التحادث معه للوصول إلى اتفاقية سلام. لكن الامر الملفت انه على الرغم من ان المشاريع الثلاثة تتضمن هاتين المقدمتين، الا ان احداً منها لم يصل إلى النتيجة المنطقية للمقدمتين، والمتمثلة في حق الشعب الفلسطيني بالاستقلال واقامة دولته الوطنية على ارضه !

أما ما تشترك الوثائق الثلاث في مطالبة م.ت.ف. به، فهو، بالتحديد، ايقاف العمل العسكري ضد الدولة الاسرائيلية، دون أن يستند ذلك إلى شرط الاستقلال الفلسطيني. فمشروع القرار الذي اتخذه حزب مبام يدعو «ابناء الشعب الفلسطيني، والاطراف الدولية، الى استخدام كل قوة نفوذهم على زعامة م.ت.ف. لوقف الارهاب» على اعتبار «ان اعمال القتل المريعة ليس من شأنها دفع القضية الفلسطينية قدماً، فهي تزيد الحقد، وتذكي مشاعر الانتقام، والثأر، وتعزز المتطرفين في المعسكر الاسرائيلي، وتعتبر عقبة أمام أي مبادرة للسلام والمصالحة المتبادلة» (**الملف** نيقوسيا، العدد، ٨/ ٤٤، تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨٧، ص ٧٤٣).

وتؤكد وثيقة موشي عميراف كذلك ضرورة «وقف كل الاعمال العدائية والارهابية في كل مكان» (**المصدر نفسه**، العدد ٧/ ٤٣ تشرين الاول / أكتوبر ١٩٨٧، ص ٦٤٣).

أما اريه هس، فيطرح المسألة بالسؤال الموجه إلى ياسر عرفات: «هل تستمرون بالسير على النهج العسكري لهدف تدمير الاسس الاقتصادية والعسكرية والسياسية والثقافية لدولة اسرائيل؛ هذا النهج الذي لن ينجح ابداً، والذي يعبّر عن معاناة كبيرة لابناء الشعب الفلسطيني في المنطقة؟» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٦٧٥، ١٩/ ١١/ ١٩٨٧، ص ١٨).

ونلاحظ انه في مطالبتها ايقاف العمل العسكري الفلسطيني، تنطلق الوثائق الثلاث من مقولة يعبّر عنها عميراف، بقوله: «ان المحاولة المستمرة، منذ مئة عام، لحل النزاع بقوة السلاح، قد فشلت؛ فالفلسطينيون لن يتركوا الارض، ولن يتنازلوا عن حقهم فيها، ولن يلغي اليهود الدولة، التي اقاموها في حدود ١٩٤٨، ولن يوقفوا تعاظمهم لتحقيق الامن» (**المصدر نفسه**)، وبذلك تتغاضى هذه الوثائق عن ان العمل العسكري الفلسطيني بالذات، وتعاظمه، فضلاً عن وحدة الشعب الفلسطيني الصلبة من حول م.ت.ف. هو ما شكل الحافز الرئيس لمثل هذه القوى والقيادات لطرح مشاريعها بشأن التسوية.

آفاق التسوية

على الرغم من امتناع وثيقة مبام عن الاقرار بمطلب الدولة الفلسطينية المستقلة، الا انها تضع شرط انعقاد «المؤتمر الدولي» لحل النزاع سقفاً للتسوية، وذلك «بالنظر إلى تعقيدات النزاع، وفي ظل ظروف الشك